برنامج الجنائي الاحصائي

ملاحظة: تشتمل هذه المطبوعة، الموجهة إلى طلبة السداسي الثاني ماستر انحراف وجريمة، على الاجزاء المتبقية من برنامج السداسي الثاني اعتبارا من العنصر 2 الخاص بالأساليب الاخرى في رصد ودراسة الجريمة

المحور الأول: الاسلوب الاحصائي في دراسة ظاهرة الجريمة

- توطئة

1. الاسلوب الإحصائي في دراسة الجريمة

- الاحصاء الثابث
- الاحصاء المتحرك
- مصادر الاحصاء الجنائي
- أهمية الاسلوب الاحصائي
- حدود ونقائص الاسلوب الاحصائي

2. الاساليب الاخرى في رصد ودراسة الجريمة

- الاستبيان والمقابلة
- المسح الاجتماعي والفحص الشامل للمجرم

المحور الثاني: البيانات الرسمية حول الجريمة

1. توضيحات حول البيانات الرسمية حول الجريمة

- مصدر البيانات الرسمية حول الجريمة
- دمج (compilation et numérisation) البيانات ورقمنتها

- أهم نقائص الاحصائيات الرسمية
- الفرق و الانحرافات بين الاحصائيات الرسمية و الاحصائيات الأمنية
- نماذج عن تصنيف مختلف المخالفات (infractions) وفق قانون الجريمة في الجداول الاحصائية
- حساب (comptabilisation)المخالفات في الاحصائيات الرسمية
- خلاصة

2. تحليل الاحصائيات الرسمية حول الجريمة

- رسم صورة عامة عن الجريمة المصرحة في القطر
- تحديد المخالفات المقلقة
- توصيف المخالفات infractions retenues

أ. فحص تطور المخالفات infractions retenues

ب. تقديم خصائص المخالفات

ت. استهداف البلديات الاكثر تضررا على الصعيد الجهوي

ث. خلاصة

2. الاساليب الاخرى في رصد ودراسة الجريمة

يمكن تمييز أربعة طرق رئيسية للبحث العلمي في مجال دراسة الجريمة:

أولا: الإستبيان:

الاستبيان وسيلة من وسائل الملاحظة التي يقوم عليها المنهج التجريبي و ذلك بجمع بيانات متعلقة بالظاهرة الإجرامية، حيث تتلخص هذه الوسيلة في توجيه عدة أسئلة للأفراد محل الدراسة، مع منحهم الفرصة الكافية للإجابة على هذه الأسئلة دون حضور الباحث و تدخله، بحيث تصاغ هذه الأسئلة في استمارة تسلم باليد أو عن طريق البريد.

و تكمن أهمية الاستبيان في الأسئلة التي تنصب على الخصائص العضوية و النفسية لشخص المجرم و من أهم هذه الأسئلة:

1. نوع الأسرة التي ينتمي إليها الشخص المجرم، من حيث الامراض التي تسودها، و العادات و الميول التي تتوافر في اجداده و والديه و اقربائه و ذلك في سبيل الكشف عن الامراض الوراثية.

2. مجموع العوامل التي أثرت في تكوين المجرم في أثناء الحمل.

3. تاريخ حياة المجرم منذ ولادته، اي دراسة جميع الظروف التي لابست حياته سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في العمل أو في الجندية أو في السجن ...ألخ.

4. سلوك المجرم و كيفية تصرفه، سواء أكان سلوكه في الماضي أو في الحاضر على حد سواء.

ثانيا: المقابلة:

تختلف المقابلة عن الطريقة الإستبيان، وهي عبارة عن مقارنة بعض الفئات من المجرمين ببعضها الأخر، من أجل أن يكون تفسير الظاهرة الإجرامية تفسيرا صحيحا. (مثل مقارنة السلوك الإجرامي في بيئة صناعية معينة مع السلوك في بيئة صناعية أخرى. أو مقارنة هذا السلوك في بيئة صناعية مع السلوك في بيئة زراعية، أو مثلا مقارنة السلوك الإجرامي في وسط اقتصادي معين مع السلوك في وسط اقتصادي أخر، أو مقارنة سلوك المتهمين العائدين الذين دخلوا السجن مع سلوك المتهمين العائدين الذين لم يدخلوا السجن لسبب أو لأخر. ففي وسيلة المقابلة يتصل الباحث بالافراد محل الدراسة مباشرة. وتتحقق هذه الوسيلة عن طريق توجيه عدة أسئلة من الباحث مباشرة إلى الفرد أو الأفراد محل الدراسة، كما قد يكتفي الباحث بمقابلة واحدة، لا بل يمكن أن يحتاج إلى عدة مقابلات و أهمية وسيلة المقابلة تكون ذا اهمية إذا نجح الباحث في كسب ثقة الأفراد، بحيث يدلي هؤلاء الأفراد بشكل تلقائي بمعلومات، من الصعب الحصول عليها بوسيلة أخرى.

ثالثا: المسح الإجتماعي

المقصود بالمسح الإجتماعي هو تجميع الحقائق عن الأوضاع و الظروف الاجتماعية في بيئة ما، أو عن ظاهرة معينة في مجتمع معين، كما أن المقصود بالمسح الإجتماعي في نطاق علم الإجرام، الوسيلة التي تعني بتجميع المعلومات عن طائفة خاصة من المجرمين، كالمتشردين و المشتبه فيهم، أو المدنين على المخدرات، أو جرائم معينة كجرائم الدعارة مثلا، و ذلك خلال فترة معينة من الزمن، أو في وسط اجتماعي، مثل قرية من القرى أو حي من الاحياء أو في موسم معين أوفي فصل معين مثلا تشتد فيه درجة الحرارة...الخ

و في العديد من البلدان العربية يقوم بوسيلة المسح الإجتماعي (التحقيق الوطني) مراكز و هيئات بحث حكومية معدة للبحوث الاجتماعية و الجنائية.

و في هذا البحثى الاجتماعي يقوم به فريق من الباحثين، يستعينون في ذلك بوسائل أخرى كالاستبيان و المقابلة ودراسة الحالة، كما تعد في الغالب نماذج أسئلة معدة سلفا، هذه النماذج تتضمن مجموعة من الاسئلة حول الظروف الإجرامية المحيطة بالفرد، أو الظروف الإجتماعية في المكان أو المنطقة التي يجري مسحها اجتماعيا.

وهذا المسح الاجتماعي قد يكون شاملا لفئة معينة من الأفراد، مثل الاحداث الذين يرتكبون جرائم السرقة في خلال مدة زمنية معينة.

وتهدف هذه البحوث إلى جمع بياناتت شخصية تبين السمات الشخصيةالاجتماعية للمجرمين، مثل البيانات الخاصة بالسن أو المهنة أوالمستوى التعليمي أو الديانة أو الحالة الإقتصادية أو البيانات الخاصة بالبيئة التي تبين أوصاف البيئة التي ينحدر منها المتهم، كما قد تكون هذه البيانات بيانات سلوكية تكشف عن تصرفات الفرد بشكل خاص، حيث يكون الهدف من هذه البيانات هو معرفة البواعث أو الدوافع المتعددة التي تدفع الشخص إلى الانحراف و ارتكاب الجريمة.

وأسلوب المسح الاجتماعي يمكن تقسيمه إلى منهجين، هما منهج مسح الجريمة الذي يتضمن دراسة المجتمعات المختلفة لتحديد أنواع الجرائم التي تقع فيها ومدى كثافة الجرائم بصفة عامة.

ثم منهج المسح الايكولوجي أو دراسة البيئة وتتضمن دراسة أماكن إقامة المجرمين و تقسيمها إبل مناطق حسب نوع الجريمة، ثم محاولة ربط هذه المناطق بأنواع معينة من الجرائم وذلك بهذف الكشف عن المناطق التي يتكاثر فيها المجرمون،والظروف المختلفة التي تحيط بهم، وبمناحي سلوكهم الاجرامي.

رابعا: الفحص الشامل للمجرم:

المقصود بهذا الفحص هو البحث عن العوامل الدافعة للجريمة بالنسبة لجرم معين بالذات، وذلك بأن يخضع هذا المجرم للفحص الشامل والدراسة من حيث التكوين العضوي الانتربولوجي و التكوين النفسي و العقلي على التوالي:

1.الفحص العضوي(البيولوجي) و اشهر أبحاث في هذا المجال أبحاث لومبروزو

2. الفحص النفسي والعقلي، الذي يعني إجراء الفحص للكشف عن الاضطرابات النفسية و العقلية لدى المجرم محل الدراسة.

3. دراسة ماضي المجرم، دراسة خاصة تطور جانبه النفسي و العقلي، أي دراسة نمو شخصيته منذ الطفولة، علاقته بغيره، و ببيئته و مجتمعه و أثر كل ذلك في تكوين شخصيته الإجرامية.

المحور الثاني: البيانات الرسمية حول الجريمة

ينقسم المحور الثاني من برنامج دروس الاحصاء الجنائي إلى قسمين اساسيين ، القسم الأول يتناول توضيحات حول محتوى الاحصائيات الرسمية حول الجريمة، من خلال نماذج دولية معينة(كندا، بلجيكا...)، قصد فهم و إدراك ضرورة الاحصائيات بالنسبة للفاعلين(مسؤولين سياسيين، منتخابين، اداريين، باحثين، جمعيات...) المحليين في عملية التعرف على المشكلات الأمنية و الجريمة في قطر معين. القسم الثاني يشرح كيفية تحليل إحصائيات الجريمة المختلفة من أجل ضبط صورة عامة عن الجريمة يمكن أن تعين في تمييز و تسطير الجرائم الاكثر خطورة.

1.توضيحات حول الاحصائيات الرسمية حول الجريمة

كما أغلبية الدول المتقدمة تشرف وزارة معينة، كوزارة الداخلية أو وزارة الامن العمومي مثلا، على عملية إنتاج إحصائيات الجريمة انطلاقا من مصالح الشرطة أو الدرك. و في منطقة الكيباك الكندية تسجل كل المخالفات ضد قانون الجرائم الخاص بالمنطقة، و كذلك المخالفات ضد القوانين الفيدرالية و قوانين المقاطعات الاخرى. ويتم نشر هذه الاحصائيات سنويا ثم تُوضع في متناول مختلف مناطق القطر لاستعمالها حسب الحاجة.

- **مصدر المعطيات الرسمية للجريمة**

يعود مصدر المعطيات الرسمية حول الجريمة إلى المعلومات حول أحداث الجريمة المسجلة من طرف مصالح الشرطة، حيث تتكفل هذه الاخيرة بجمع المعلومات حول أحداث الجريمة المختلفة التي تحدث في كامل القطر، مثل عدد و نوع المخالفات المرتكبة، المكان و الزمان أين تحدث، إلى جانب خصائص الخصوم مثل الجنس و العمر.

- **دمج المعطيات ورقمنتها compilation et numérisation**

يتم دمج المعلومات حول أحداث الجرائم في نظام معلوماتي يسمى " برنامج للتصريح الموحد للجريمة " (Programme de déclaration uniforme de la criminalité fondé sur l'affaire)، DUC 2، مؤسس على القضية ، يشتمل هذا النظام 3 بنوك للمعلومات : الاولى تتعلق بأحداث الجريمة، الثانية حول الجُناة المفترضين و الثالثة حول ضحايا العنف. وتحتوي كل واحدة على عديد كبير من أنماط المعلومات التي تسمح بتوصيف

الاحداث، الجناة المفترضين و الضحايا. وعند مزاوجة و تبديل معلومات البنوك الثلاث، يمكن توفير معرفة ادق بالمخالفات المسجلة في قطر معين عن طريق تقديم خصائصها. كما يمكن من استخراج خصائص الجناة المفترضين إلى جانب خصائص ضحايا العنف.

وتجب الإشارة أن برنامج DUC 2 يتم تحديثه بصفة منتظمة حتى يتم ضمان دمج معلومات تشتمل على ظواهر إجرامية جديدة. ومن التغييرات الجارية من أجل جمع معلومات عن الجريمة المنظمة، أنشطة جماعات الشارع، الجريمة الالكترونية و الجرائم كره الاخر.

- **النقائص الرئيسية للإحصائيات الرسمية**

تحتوي الاحصائيات الرسمية الرئيسية منها: من جهة، تتأثر هذه الإحصائيات بالممارسات البوليسية، لاسيما عدد أفراد الشرطة المخصصة لمشكلات أمنية معينة، حيث يتوقع دائما أرتفاع لبعض المخالفات المستهدفة بسبب العمليات المنتظمة من طرف رجال الشرطة في الاحصائيات الرسمية. فيمكن أن نتوقع حدوث ارتفاع في تسجيل المخالفات في إحدى الاماكن العمومية إذا ما تم نصب حضور أمني فيها، مقارنة بالأماكن الأخرى التي لا حضور لعناصر الامن فيها وتؤطر عن طريق التبليغ والاتصال الهاتفي فقط.

من جهة أخرى فهي لا تعطي إلا صورة جزئية عن الجريمة، ذلك أنه لا يُسجل جرما ضمن الأحصائيات إلا بعد أن يمر بثلاث مراحل: كشفه، التبليغ عنه للسلطات الامنية و تسجيله من طرف هذه الأخيرة ضمن برنامج التصريح الموحد. و إذا حدث أن إحدى هذه المراحل لم تُكتمل فإن الحادث يدخل ضمن الرقم السري للجريمة، بمعنى هناك مخالفات ارتكبت لكن لأثر لها في الاحصائيات الرسمية. كما يجب أن نعرف بأن المخالفات الأقل خطورة أكثرها إفلاتا من الاحصائيات.

و تجرى في كثير من الحالات تحقيقات من أجل تقدير الرقم السري للجريمة. لكن و على نقيض المعطيات الرسمية، نتائج التحقيقات، ليست سنوية و لا تشمل كل المخالفات و لا تبنى وفق البلديات و البلديات الجهوية. من أجل ذلك تبقى الاحصائيات الرسمية حول الجريمة، رغم نقائصها، القياس الاكثر شيوعا و الاكثر مصداقية لمعرفة الجريمة في قطر معين.

- **تباين الاحصائيات بين المؤسسات الرسمية**

يلاحظ في بعض الأحيان اختلاف بين الاحصائيات حول الجريمة المنشورة من طرف مصالح الشرطة و تلك المنشورة من طرف الوزارة. بالفعل، من أجل ضمان إمتثال المعطيات مع متطلبات برنامج الدمج DUC2، تعمل الوزارة على تمحيص المعلومات المستقاة من مصالح الشرطة و تصحيح الاخطاء المكتشفة. لكن عادة تكون الفروق بين معطيات الشرطة و المصادر الوزارية بسيطة في الدول المتقدمة لما تتمتع بها من نظام إحصائي فعال يسمح بصفة شبه ألية من تصحيح الاخطاء التي تقع عند تسجيل أحداث الجريمة.

- **تصنيف المخالفات ضد قانون الجرائم في الجداول الاحصائية**

يمكن عدُ حاليا 600 مخالفة ضد القانون الجنائي، دون أخذ في الحسبان باقي القوانين الفدرالية و قوانين المقاطعات في منطقة الكيباك بكندا. و لأجل أخذ فكرة شاملة حول الجريمة و تسهيل تحليلها، يتم تجميع المخالفات المسجلة من طرف الشرطة و تبويبها في فئات. و يتم عرض المخالفات حسب فئات معينة كالاتي :

- ✓ مخالفات ضد الأشخاص: تضم هذه الفئة كل المخالفات لقانون الجرائم التي تمس بالسلامة الجسدية للأشخاص.
- ✓ مخالفات ضد الملكية: تضم هذه الفئة المخالفات ضد قانون الجرائم المتعلقة بالمس بحقوق الملكية.
- ✓ المخالفات الأخرى لقانون الجرائم: تشمل هذه الفئة المخالفات لقانون الجرائم المتعلقة بالفئتين السابقتين، لكن دون أن تصنف فيهما.
- ✓ المخالفات المتعلقة بقيادة السيارات: هذه الفئة تشمل كل المخالفات المتعلقة بقيادة السيارات المتضمنة في قانون الجرائم. ونظرا لخاصية عدم ثبات هذه المعطيات عبر الزمن، فإن احصائيات هذه الفئة ليست مضمنة في المعدل العام للجريمة و تخضع لتحليل خاص.
- ✓ المخالفات ضد القوانين الفيدرالية وقوانين المقاطعات، لاسيما تلك المتعلقة للقانون المنظم لبعض المخدرات و المواد الشبيهة، و كذلك مخالفات تجاه قوانين المقاطعات. هذه الاخيرة متعلقة ببعض القوانين منها الضريبة والمراقبة الاقليميةprovencial للمشروبات الكحولية.

2. التحليل الإحصائي للبيانات الرسمية حول الجريمة

إن التحليل الإحصائي للبيانات الرسمية حول الجريمة يسمح برسم الشكل العام للجريمة المصرح بها في قطر معين، و تعيين المخالفات الأكثر شدة (préoccupantes) بمعنى المخالفات المقلقة، ثم إعطاءنا معلومات

عن كل واحدة منها،حتى تعين هذه الأخيرة المسؤولين في تحديد أولاوياتهم في الوقاية منها. و يوضح هذا الفصل، عن طريق أمثلة و نماذج من الواقع، مراحل هذا التحليل.

- **رسم الصورة العامة للجريمة المصرح بها في القطر:**

لرسم الصورة العامة للجريمة المصرح بها في قطر معين و تكوين فكرة عن مدى و نوع الجريمة المنتشرة، يجب معرفة مايلي:

- ✓ معرفة أهمية كل فئة من المخالفات المرتكبة في القطر موضوع الدراسة و تموضعها(مقارنتها) في مابينها.

  و تشمل هذه الصورة العامة للجريمة على مجمل المخالفات للقانون الجنائي حسب فئاته الثلاث، و هي جرائم ضد الأشخاص، جرائم ضد الملكية و المخالفات الأخرى. كما يشمل كذلك المخالفات المتعلقة بقيادة السيارات و تلك المتعلقة بالمخدرات. و لا يشمل هذا التحليل المخالفات ضد القاونين الفدرالية و قواني المقاطعات الأخرى بسبب قلة أعدادها.
- ✓ تحديد ما إذا كان قطر معين تقل أو يكثر فيه نوع معين من الجريمة عن طريق مقارنة كل فئة من الجرائم للقطر بتلك الموجودة في قطر أو أقطار أخرى، باستعمال معدلات المخالفة.

  فمثلا، بالنسبة لبلدية جهوية محددة[1] (MRC) يمكن مقارنتها مع المنطقة الإدراية Région administrative التي تنتمي إليها و كذا مع كامل المقاطعة La province كقطرين للمقارنة.
- ✓ مقارنة التطور الحديث للمخالفات لكل فئة بين القطر المدروس و أقطار المقارنة.

معدل المخالفات: كمؤشر للمقارنة

بما أن حجم السكان يؤثر عادة على عدد الجرائم و أن البلدية و المنطقة التي تنتمي إليها، تختلف كل منهما بعدد سكانها، فلا يبدو من اللائق مقارنة الجريمة بين هذين القطرين مستعملين عدد الجرائم.

[1] البلدية هي أصغر وحدة قطرية معرفة، ثم تليها البلدية الجهوية كوحدة قطرية أكبر من البلدية ، ثم تصاعديا المنطقة ثم المقاطعة.

فمثلا، قد نجد 15 إعتداءا جنسيا في بلدية ما، مقارنة بـ 134 إعتداء جنسيا في المنطقة، مما لا يسمح بتحديد شدة هذه الجرائم في البلدية مقابل المنطقة.

و لأجل التغلب على هذه المشكلة، نستعمل معدل المخالفات(المعروف أيضا باسم معدل الجرائم او معدل الجريمة) الذي يسمح بمقارنة قطرين بحجمين مختلفين. و يعبر هذا المعدل عن علاقة أو قسمة عدد المخالفات في قطر معين و عدد سكانه، و تحسب هذه العلاقة بنسبة عدد المخالفات إلى عدد السكان ، و ذلك على قاعدة قاسم مشترك واحد مقدر بـ 100000. و يمكن حسابه على الشكل التالي:

$$100000 \times \frac{\text{عدد المخالفات في القطر}}{\text{عدد سكان القطر}}$$

نموذج تحليل (صورة عامة عن الجريمة المصرحة)

يمثل الجدول 1 عدد و معدل المخالفات لبلدية إفتراضية و قطرين أثنين للمقارنة، و هما المنطقة الإدارية إلى جانب مقاطعة الكيبيك. و تبرز الصورة العامة للجريمة عبر البيانات المكتوبة بالبنط العريض:

المعدل بـ	100000		العدد	
المقاطعة	المنطقة	بلدية جهوية	بلدية جهوية	فئات المخالفة
1,3	2,5	0,0	0	القتل
0,3	0,5	0,0	0	الإهمال الجنائي ومخالفات أخرى تؤدي إلى الوفاة
3,7	1,5	**10,3**	**2**	**محاولة أو مؤامرة لأجل القتل**
545,6	437,4	385,6	75	الاعتداءات
63,7	66,4	**77,1**	**15**	**الإعتداء الجنسي**
13,7	14,4	0,0	0	اعتداءات أخرى ذات طابع جنسي
17,7	10,9	0,0	0	إختطاف أو إحتجاز
93,8	21,8	15,4	3	السرقة أو الاختلاس
60,5	83,7	**82,3**	**16**	**التحرش الجنائي**
212,6	215,0	205,6	40	التهديد
1,0	2,0	0,0	0	أخرى
1014,0	855,9	776,3	151	مخالفات ضد الاشخاص

و للقيام بالتحليل، يجب أولا تموضع فئات المخالفات للبلدية الواحدة تلوى الاخرى مقارنة مع الاخرين.

في هذه الحالة يمكن القول مايلي:

في 2005، تتجلى المخالفات ضد الملكية بأكبر عدد على مستوى البلدية (435). متبوعة بالمخالفات ضد الأشخاص (151)، لكن بفارق كبير، ثم بتلك المتعلقة بقيادة السيارات(124). أما باقي المخالفات لقانون الجرائم و المخالفات المتعلقة بالمخدرات فهي أقل عددا بـ 54 و 31 مخالفة على التوالي.

في مرحلة ثانية يتم مقارنة فئات المخالفات للبلدية الفرضية مع الفئات المناسبة للمنطقة الإدارية و مقاطعة الكيبيك باستعمال معدلات الجريمة:

بالنسبة لسنة 2005، كان للبلدية معدل جريمة أخفض من المنطقة و معدلات المقاطعة:

- ✓ مخالفات ضد الأشخاص (776 تقابل 856 و 1014)
- ✓ المخالفات الاخرى لقانون الجرائم (278 مقابل 538 و 485)
- ✓ المخالفات المتعلقة بالمخدرات و المواد المهلوسة (159 مقابل 174 و 243).

بالمقابل ، يمكن ملاحظة أن البلدية لها معدل جريمة ضد الملكية(2236) يرتفع قليلا عن المنطقة (2219)، لكن أقل من معدل المقاطقة (3712). بينما تسجل ارتفاع في معدل الجريمة فيما يتعلق بالقيادة السيارات (638) عنه في المقاطعة(389) بينما يقل عنه قليلا مع المنطقة (751).

على العموم، يظهر أنه في سنة 2005، فيما يخص فئات المخالفات المختلفة، لم تعرف البلدية مشاكل أكبر من الجريمة مقارنة بالمنطقة ماعدا المخالفات ضد الملكية. لكن، مقارنة بالمقاطعة، تظهر بوضوح مشكلة بالنسبة للجريمة المتعلقة بالقيادة السيارات.

أخيرا، يجب رسم وتخطيط مختلف المنحنيات البيانية ثم مقارنة تطور مختلف المخالفات بالنسبة للبلدية والمنطقة و المقاطعة ، ذلك أن الشكل البياني يعتبر اداة حسية نبرز من خلالها الاختلافات في مستويات الجريمة وتطورها حسب الاقطار المختلفة.

و يمكن أن يبين التحليل البياني للشكل معين حول فئة المخالفات ضد الأشخاص بعض الحالات:

كأن يتجلى من الشكل أن البلدية تسجل معدلا للجريمة ضد الأشخاص شبيها بمعدل المنطقة مثلا و لكن المعدل يكون أخفض منه في المقاطعة خلال كامل المرحلة المعتبرة.

كما يمكن أن يتغير معدل الجريمة بنفس الطريقة في مكانيين مختلفين (البلدية والمنطقة على حد سواء) وأن تكون طريقة تغيره انكسارية ومتذبذبة، خلال 4 أو 5 سنوات، ولكنه يعرف استقرارا ، ، وخلال نفس الفترة على المستوى الجهوي).

كخلاصة

لرسم الشكل العام للجريمة المصرحة في قطر معين، يجب تحقيق المراحل التالية:

- ✓ تموضع فئات المخالفات للقطر موضوع الدراسة الواحدة مع باقي المخالفات.

- ✓ مقارنة، باستعمال معدل المخالفات، كل فئة من المخالفات للقطر مع الفئة المناسبة بالنسبة لواحد أو اثنين من الأقطار
- ✓ معالجة التطور القريب الحاصل لكل فئة من المخالفات على القطر و مقارنتها بالنسبة لتلك الملاحظة في الاقطار المختارة للملاحظة.

- **تحديد المخالفات المقلقة:**

رغم أن كل المخالفات تمثل في الحقيقة مشكلة بذاتها، إلا أنه يجب التركيز على المخالفات الخاصة التي تمثل مشكلة متميزة بغرض تركيز التحليل عليها. و لعمل ذلك يجب الإحتفاظ بالمخالفات التي تتردد كثيرا في القطر المدروس و كذلك في أقطار المقارنة.

و تتمثل الطريقة في ذلك باحتساب، خلال السنة الأخيرة، المخالفات ذات معدلات بالنسبة لـ 100000 ساكن أكبر على الأقل في واحد من أقطار، إلى جانب كل المخالفات من نفس مستوى المعدل إذا كانت هذه الاخيرة في اتجاه الزيادة خلال السنوات الأخيرة.

كما يجب اعتبار عدد المخالفات، هذا الأخير يجب أن يكون على قدر من الأهمية لتبرير إتخاذ إجراءات وقائية. و يمكن أن يكون عدد المخالفات بسيطا بحسب خطورة المخالفة أو إذا كان يتجه إلى الزيادة و التطور بسرعة. لذلك يجب اعتبار ان يتموقع حول 10% من العدد الإجمالي لفئة المخالفات المعتبرة (مثل، في الجدول 1، 15 اعتداء جنسي من بين 151 مخالفة ضد الاشخاص تمثل 10%).

تجب الإشارة أنه إذا كان القطر المدروس يشمل أكثر من بلدية جهوية (MRC)، نحدد المخالفات المهمة بالنسبة لهذه الأخيرة و، في مرحلة ثانية، بالنسبة لكل البلديات المكونة لهذا القطر. و هذا العمل مطلوب، باعتبار أنه يوجد بعض المخالفات لها معدلات اكبر من تلك في المنطقة أو المقاطعة، فقط في بلدية أو بلديتين، حيث أنها لا تظهر كمخالفات مهمة أو شديدة خلال عملية التحليل بالنسبة للقطر (RMC). بمعنى أنه يجب أخذ كل المخالفات المهمة في القطر حتى و لو كانت في جزء بسيط من هذا القطر.

مثال: كيفية تحديد المخالفات المهمة في بلدية جهويةMRC

يشمل هذا المثال المخالفات ضد الأشخاص للبلدية الجهوية من الجدول 1. و يتعين خلال عملية التحليل الشاملة القيام بنفس المعالجة بالنسبة لكل فئة من المخالفات.

المعدل بـ	100000		العدد	
المقاطعة	المنطقة	بلدية جهوية	بلدية جهوية	فئات المخالفة
1,3	2,5	0,0	0	القتل
0,3	0,5	0,0	0	الإهمال الجنائي ومخالفات أخرى تؤدي إلى الوفاة
3,7	1,5	**10,3**	**2**	**محاولة أو مؤامرة لأجل القتل**
545,6	437,4	385,6	75	الاعتداءات
63,7	66,4	**77,1**	**15**	**الإعتداء الجنسي**
13,7	14,4	0,0	0	اعتداءات أخرى ذات طابع جنسي
17,7	10,9	0,0	0	إختطاف أو إحتجاز
93,8	21,8	15,4	3	السرقة أو الاختلاس
60,5	83,7	**82,3**	**16**	**التحرش الجنائي**
212,6	215,0	205,6	40	التهديد
1,0	2,0	0,0	0	أخرى
1014,0	855,9	776,3	151	مخالفات ضد الاشخاص

هذه المعطيات تسمح بملاحظة أن البلدية الجهوية سجلت خلال 2005 معدلات أكبر من المنطقة و أكبر من المقاطعة بالنسبة لجرائم محاولة القتل و التأمر من أجل القتل، و كذا الاعتداءات الجنسية و التحرش الجنائي. و بمأن عدد هذه الاخيرة مرتفع نسبيا، أي أكثر من 10% من مجموع المخالفات ضد الاشخاص، فيتم احتسابها ضمن قائمة الجرائم المهمة و القابلة للتحليل. أما محاولة القتل و التأمر من أجل القتل فلا تمثل إلا عدد بسيطا (2) و لا يمكن الاحتفاظ بها.

و بالنسبة للقطر المدروس(مثل الحال بلدية جهوية)، يجب أيضا ملاحظة البلديات المكونة لها ، بالنسبة لبعض المخالفات، ما إذا كانت معدلاتها أكبر من تلك في المنطقة و المقاطعة.يمكن ملاحظة معدلات جرائم ضد الأشخاص بالنسبة لأحدى البلديات(البلدية 7).

المعدل بـ	100000		بلدية 7		
المقاطعة	المنطقة	بلدية جهوية		العدد	فئات المخالفة
1,3	2,5	0,0	0,0	0	القتل
0,3	0,5	0,0	0,0	0	الإهمال الجنائي ومخالفات أخرى تؤدي إلى الوفاة
3,7	1,5	10,3	0,0	0	محاولة أو مؤامرة لأجل القتل
545,6	437,4	385,6	**647,5**	**7**	**الاعتداءات**
63,7	66,4	77,1	**92,5**	**1**	**الإعتداء الجنسي**
13,7	14,4	0,0	0,0	0	اعتداءات أخرى ذات طابع جنسي
17,7	10,9	0,0	0,0	0	إختطاف أو إحتجاز
93,8	21,8	15,4	0,0	0	السرقة أو الاختلاس
60,5	83,7	82,3	0,0	0	التحرش الجنائي
212,6	215,0	205,6	**462,5**	**5**	**التهديد**
1,0	2,0	0,0	0,0	0	أخرى
1014,0	855,9	776,3	1202,6	13	مخالفات ضد الاشخاص

على نمط البلدية الجهوية، تسجل البلدية 7 معدل مخالفات أكبر مما هو في المنطقة و المقاطعة بالنسبة الإعتداءات الجنسية. لكن هذه البلدية تتميز عن البلدية الجهوية بمعدل أكبر عن المنطقة و المقاطعة بالنسبة للإعتداءات و التهديد. و نظرا لهذا الحال، فإن جرائم الإعتداءات و التهديد، يتم اعتبارها كمخالفات مهمة و شديدة.

كخلاصة:

بغرض التمكن من تسجيل المخالفات التي تمثل مشكلة خاصة بالنسبة لقطر معين، يجب تحديد، عن طريق معدل المخالفات، تلك التي تتكرر أكثر في القطر موضوع الدراسة عنها في أقطار المقارنة.

عندما يتعلق الأمر ببلدية جهوية يجب أولا تحديد المخالفات الاكثر أهمية في قطر هذه البلدية، ثم في مرحلة ثانية، بالنسبة لكل بلديات البلدية الجهوية.

- **توصيف المخالفات المميزة (infractions retenues)**

لأجل العمل على القدرة لاستهداف المخالفات المراد إتخاذ إجراءات وقائية ضدها، يجب تكثيف المعطيات حول هذه المخالفات، لذلك يجب:

- ✓ معالجة تطورها؛
- ✓ تقديم و تبيان خصائصها ، و إن أمكن، خصائص الضحايا المخالفين المفترضين؛
- ✓ أما بالنسبة للبلدية الجهوية، فيجب استهداف البلديات الأكثر تضررا من هذه المخالفات المعتبرة المميزة.

- **فحص المخالفات المميزة**

لأجل تأسيس لترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للمخالفات المقلقة، يجب تسطير و رسم شكل تطور هذه المخالفات خلال السنوات الأخيرة، و تموضعها بالنسبة لتلك في أقطار المقارنة. و أخيرا تجميع نتائج هذا التحليل في جدول شامل و مختصر بهدف إنجاز تحليل نهائي.
و يمثل الجدول التالي نموذجا لذلك.

مثـــال:جدول 4 يمثل جدول مختصر عن تطور المخالفات المعتبرة كمقلقة في قطر معين

المخالفة تحت المراقبة	معدل بلدية جهوية مقارنة بالمنطقة	معدل بلدية جهوية مقارنة بالمقاطعة	إتجاه التطور في بلدية جهوية
الجنح	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	بلدية جهوية: ايستقرار نسبي المنطقة و المقاطعة: في اتجاه الانخفاض
إتصالات هاتفية غير لائقة أو تحرشات	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	إتجاه إلى الإنخفاض في كل المناطق
السرقات	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	إتجاه إلى الإنخفاض في كل المناطق
سرقات بـ5000€ أو أقل	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	إتجاه إلى الإنخفاض في كل المناطق
إعتداءات	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	بلدية جهوية: إتجاه إلى الإنخفاض المنطقة و المقاطعة: استقرار
التهديدات	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	بلدية جهوية: اتجاه إلى الإنخفاض المنطقة و المقاطعة: استقرار
الإحتيالات	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	بلدية جهوية: اتجاه إلى الإنخفاض المنطقة و المقاطعة: استقرار
سرقات بـ5000€ أو أكثر	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > خلال كامل الفترة	ب جهوية: ليس هناك إتجاه، انخفاض ف2005 المنطقة والمقاطعة: أكثر استقرارا
كسر و دخول	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > من 2002 إلى2005	بلدية جهوية: استقرار نسبي المنطقة و المقاطعة: في اتجاه الانخفاض
سرق سيارات ذات محرك	معدل > خلال كامل الفترة	معدل > من 2001 إلى2005	بلدية جهوية: استقرار نسبي المنطقة و المقاطعة: في اتجاه الانخفاض
إعتداءات جنسية	معدل > خلال كامل الفترة	معدل >2005،2003،2001	إتجاه إلى الارتفاع في كامل المناطق
مخالفات ضد إدارة القانون و القضاء	معدل > خلال كامل الفترة	معدل >من 2000إلى 2003	بلدية جهوية: ليس هناك إتجاه واضح المنطقة والمقاطعة: أتجاه إلى الإرتفاع

- **تقديم خصائص المخالفات المميزة**

يجب تقديم كل المعلومات التي تسمح فهم احسن للمخالفات المقلقة، لاسيماعن طريق الأشكال و المنحنيات:

إذا كان عدد المخالفات لفئة معينة يسمح بذلك، يجب فحص كل المخالفات (المعروضة في الملحق 1)، عن طريق ربطها بمكان المخالفة، العمر و جنس الضحية و علاقتها مع الجاني المفترض، كما على النحو التالي امثلة عن أشكال التي توضح هذه الخصائص.

Figure 2
Nombre de vols de 5 000 $ ou moins selon le type de vols, MRC, 2005

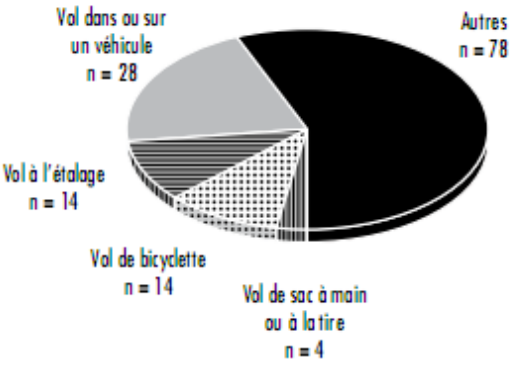

Figure 3
Nombre d'introductions par effraction selon le lieu de l'infraction, MRC, 2005

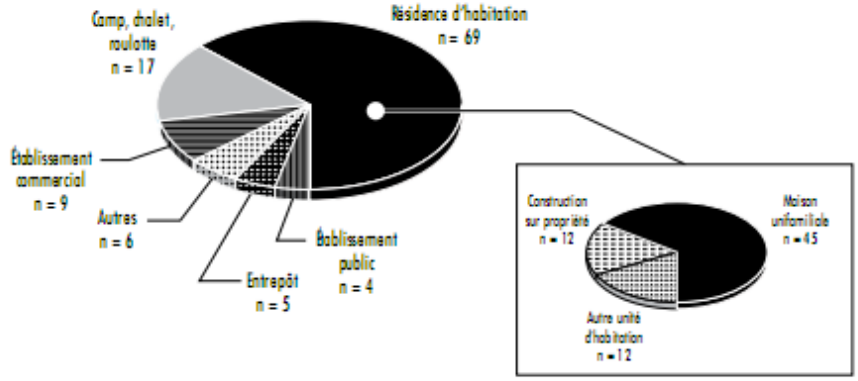

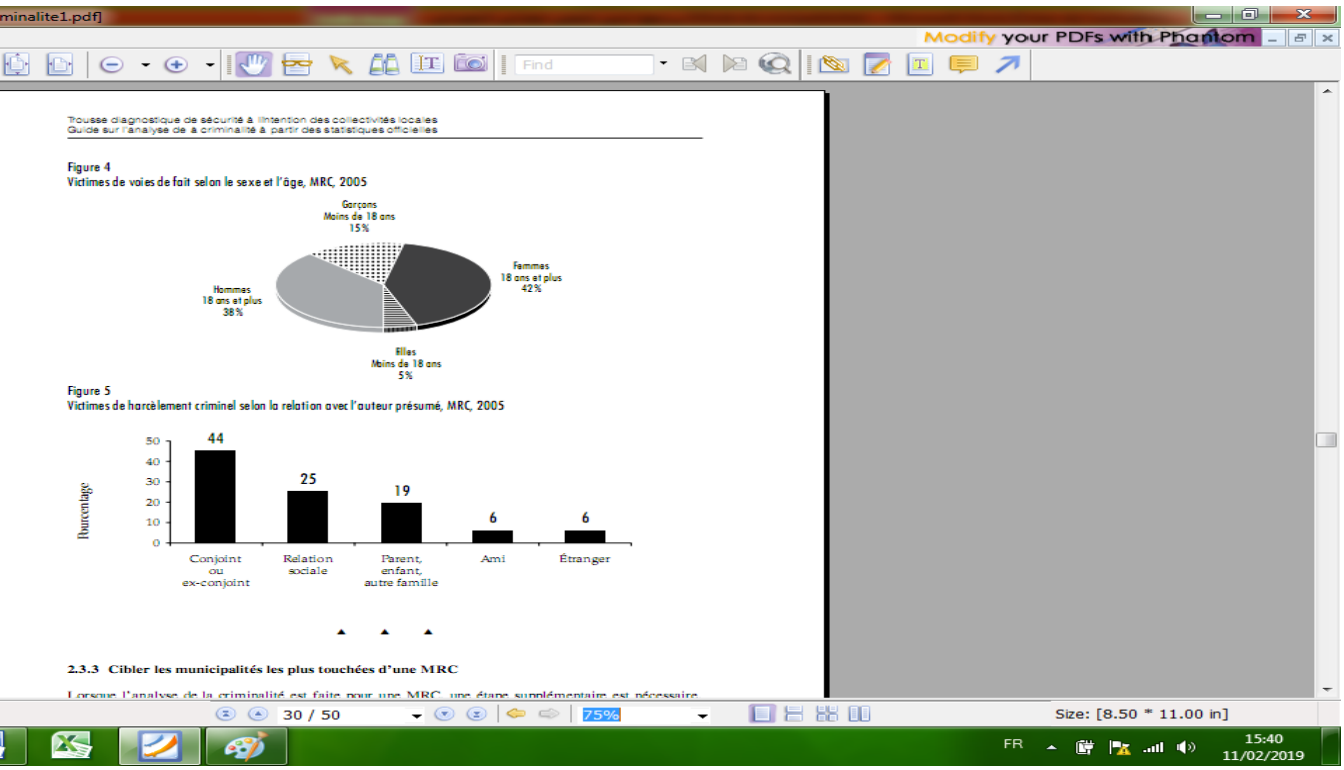

- **استهداف البلديات الأكثر تضررا داخل البلدية الجهوية**

عندما نجري تحليلا إحصائيا للجرائم بالنسبة لبلدية جهوية، لابد حينئذ من الالتزام بمرحلة أخرى، و تتمثل هذه الأخيرة من تعيين البلديات الأكثر تضررا من الجرائم التي تم الإحتفاظ بها كجرائم مقلقة في البلدية الجهوية. إن الهدف من هذه المرحلة هو إرشاد و توجيه الإجراءات الوقائية الممكن إتخاذها. أما عن البلديات الأكثر تضررا من الجرائم المقلقة فهي تلك التي، بالنسبة لكل جريمة، تسجل معدل مرتفع على الأقل بالنسبة لقطر من أقطار المقارنة. ثم بعد ذلك يتم إعتبار عدد الجرائم، حيث يجب أن يكون العدد من الأهمية بمكان ما يبرر وضع إجراءات وقائية.

مثال: المثال التالي يتعلق بأربع جرائم ضد الأشخاص التي تم أخذها كجرائم مقلقة في البلدية الجهوية: الإعتداءات، الإعتداءات الجنسية، التحرش الجنائي و التهديدات. (و قد أخذت إحصائيات هذه الجرائم على مستوى البلديات من الملحق 5.

	الإعتداءات		الإعتداءات الجنسية		التحرش الجنائي		التهديدات	
البلديات	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد	المعدل	العدد

1	0,0	0	**753,1**	4	0,0	0	**753,3**	4
2	**917,4**	3	0,0	0	0,0	0	**305,8**	1
3	0,0	0	**353,4**	2	0,0	0	**353,4**	2
4	0,0	0	0,0	0	0,0	0	0,0	0
5	309,4	4	0,0	0	**154,7**	2	**232,0**	3
6	367,2	3	0,0	0	0,0	0	122,4	1
7	**647,5**	7	**92,5**	1	0,0	0	**462,5**	5
8	0,0	0	0,0	0	0,0	0	**727,3**	2
9	319,5	2	**319,5**	2	0,0	0	0,0	0
10	390,6	2	0,0	0	0,0	0	0,0	0
11	365,0	1	0,0	0	0,0	0	0,0	0
12	284,9	5	**114,0**	2	0,0	0	0,0	0
13	0,0	0	0,0	0	0,0	0	0,0	0
14	**601,1**	40	45,1	3	**240,5**	13	**240,5**	16
المنطقة	**437,4**		**66,4**		**83,7**		**215,0**	
المقاطعة	**545,6**		**63,7**		**60,5**		**212,6**	

يمكن أن نستخلص من الجدول العناصر التالية:

- **الإعتداءات**

هناك ثلاث بلديات تظهر معدلات أعلى من تلك في المنطقة و في المقاطعة، و هي البلديات2 و7 و14. بالنسبة للبلدية 14 بعدد 40 من الإعتداءات سيكون من المؤكد الإحتفاظ بها. أما بالنسبة البلدية 7، تبدو الوضعية أقل وضوحا ، بسب 7 حالات فقط من الإعتداءات المسجلة. أما فيما يخص قرار الاحتفاظ من عدمه ببعض البلديات فيقتضي معرفة أكثر واقعية للبلدية، فلذلك يجب أن يكون إتخاذ القرار محليا. أخيرا بالنسبة للبلدية 2، بـ 3 فقط من الإعتداءات، لا يمكن الاحتفاظ بها.

- **الإعتداءات الجنسية:**

هناك 5 بلديات لها معدلات بالنسبة لـ 100000 ساكن طبعا، أكبر من معدلات المنطقة و المقاطعة. بينما نرى، أنه من بين هذه، البلدية 1 تبرز معدلا اكبر بـ 10 مرات و بعدد جرائم الاكبر على الإطلاق.

- **التحرش الجنائي:**

بالنسبة للتحرش الجنائي، نجد بلديتين 5 و 14 أين يتعدى المعدل فيها معدلات المنطقة و المقاطعة. و تظهر أن البلدية 14 الوحيدة التي يكون فيها العدد جد معتبر.

- **التهديدات:**

7 بلديات من التي لها معدلات أكبر من معدلات المنطقة و المقاطعة. من بين هذه، البلديات 1، 7 و 14 التي تسجل العدد الاكبر من الجرائم.

خلاصة:

ترمي هذه المرحلة من التحليل الإحصائي للإحصائيات الرسمية للجريمة في قطر معين، إلى إعطاء و توفير أكبر قدر ممن المعطيات حول المخالفات المقلقة لإعطائها ترتيبا وفق أهميتها و كذلك من أجل التقرب منها أكثر. فالمعلومات حول مختلف المخالفات يجب أن تسهم في فهم الظواهر الجنائية للقطر بصفة تسمح بتحديد محاور الوقاية المناسبة.

في النهاية يجب التذكير أن تحليل الإحصائيات الرسمية للجريمة لا يمكن لوحده من توفير كل العناصر الضرورية من أجل تأسيس تشخيص كامل عن واقع الحالة الأمنية في قطر معين. فيجب أن توضع المخالفات المستهدفة في عملية التحليل، في إطارها العام أي باعتبار الخصائص الاجتماعية الديمغرافية و الإقتصادية للسكان مثل العمر و التمدرس و معدل التشغيل، و كذلك في إطار الحاجيات المعلنة على مستوى الأمن و كذلك موارد القطر.